المحاضره التاسعة

تمارين عملية خاصة بالفصول

(5 ، 4 ، 3)

الفصل الثالث: التضخم و البطالة والدورة الاقتصادية

التمرين الأول: إذا علمت في اقتصاد دولة معينة، أن عدد العاملين يساوي ٤٢٠ ألف نسمة وعدد العاطلين عن العمل يساوي ٦٠ ألف نسمة وعدد الأشخاص الذين أعمارهم بين ١ و١٥ سنة يساوي ١٠ ألف نسمة.

المطلوب: حسب المعطيات السابقة أحتسب كل من:

١. **اجمالي القوة العاملة الفاعلة**
٢. **نسبة البطالة**

حل التمرين الأول:

١. **اجمالي القوة العاملة الفاعلة = عدد العاطلين + عدد المشتغلين = ٦٠ + ٤٢٠ = ٤٨٠ ألف نسمة**
٢. **نسبة البطالة = نستخدم المعادلة التالية:**

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة الفاعلة}} \times 100$$

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{60}{480} \times 100 = 12.5\%$$

التمرين الثاني: إذا علمت أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (*CPI*) في اقتصاد دولة ما قد ارتفع من ١٢٠ في سنة ٢٠١٤ الى ١٥٠ في سنة ٢٠١٥

المطلوب:

١. **أحسب معدل التضخم في هذا البلد لسنة ٢٠١٥**

حل التمرين الثاني:

١. يحتسب معدل التضخم باستعمال الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) على النحو التالي:

$$\frac{CPI_{2015} - CPI_{2014}}{CPI_{2014}} \times 100 = \frac{150-120}{120} \times 100 = 25\%$$

الفصل الرابع:العرض الكلي و الطلب الكلي

التمرين الثالث:

إذا كان الدخل الكلي Y في اقتصاد بلد ما يساوي ٥٠ ٠٠٠ ريال ،
و إذا كان الميل المتوسط للادخار APS يساوي ٠,٣٥.

المطلوب: باستعمال المعطيات السابقة أوجد كل من :

١. **الميل المتوسط للاستهلاك APC**
٢. **قيمة ما يدخره أفراد هذا البلد S من مجموع الدخل الكلي Y**
٣. **قيمة ما يستهلكه أفراد هذا البلد C من مجموع الدخل الكلي Y**

حل التمرين الثالث:

١. **نعلم جيدا أن: الميل المتوسط للاستهلاك APC + الميل المتوسط للادخار APS = ١**

APC=١-APS = ١ – ٠,٣٥ = ٠,٦٥

APC = ٠,٦٥

١. بما أن الميل المتوسط للادخار APS يمثل نسبة ما ينفق من دخل من أجل الادخار $\left(\frac{S}{Y}\right)$ فإن قيمة الادخار **S** يمكن احتسابها حسب المعادلة التالية :

$$S = APS \times Y$$
$$S = 0.35 \times 50000$$
$$S = 17500$$

٢. بما أن الدخل يساوي الاستهلاك زائد الادخار ($Y = C + S$) فإن الاستهلاك C يساوي

$$C = Y - S = ٥٠٠٠٠ - ١٧٥٠٠$$

$$C = ٣٢٥٠٠$$

كذلك يمكن احتساب قيمة الاستهلاك بالاستعانة بالميل المتوسط للاستهلاك APC

$$C = APC \times Y$$
$$C = 0.65 \times 50000$$
$$C = 32500$$

التمرين الرابع:

إذا كان لديك دالة الادخار التالية:

$S = -٤٠ + ٠,٢Y$

المطلوب:

١. **أوجد قيمة الدخل (Y) الذي يبلغ عنده الادخار (S) صفر.**
٢. **أوجد دالة الاستهلاك C .**

حل التمرين الرابع:

١. **قيمة الدخل (Y) الذي يبلغ عنده الادخار (S = ٠) يعني أن:**

$$S = -40 + 0.2Y = 0 \Leftrightarrow 0.2Y = 40$$
$$Y = \frac{40}{0.2} = 200$$

٢. **بما أن الدخل يساوي الاستهلاك زائد الادخار ($Y = C + S$) فإن :**

$$C = Y - S \Leftrightarrow C = Y - (-40 + 0.2Y)$$
$$C = Y + 40 - 0.2Y$$
$$C = 40 + 0.8Y$$

الفصل الخامس: توازن الاقتصاد الكلي

التمرين الخامس:

إذا كان لديك النموذج الاقتصادي التالي:

$C = ٥٠ + ٠,٨Y$

$I_a = ٢٠٠$

المطلوب: حسب المعطيات السابقة أوجد كل من:

١. **الدخل التوازني**
٢. **قيمة المضاعف**
٣. **إذا زاد الانفاق الاستثماري المستقل بـ ٦٠ فما هو تأثير ذلك على قيمة الدخل التوازني**

حل التمرين الخامس:

١. حسب المعطيات السابقة فإن الاقتصاد يتكون من **قطاعين فقط** قطاع عائلي و قطاع الأعمال، و عليه فإن معادلة الدخل التوازني تكون كالآتي: $Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a)$

اذا فإن الدخل التوازني ***Y***: $Y = \frac{1}{1-0.8}(50+200) = \frac{1}{0.2}(250)$

$Y^* = 5 \times 250 = 1250$

٢. **قيمة المضاعف :** $\frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$

ملاحظة:

- هناك علاقة عكسية بين الميل الحدي للادخار(***b*** **- ١**) وحجم المضاعف $\frac{1}{1-b}$ ، فكلما زاد الميل الحدي للادخار تقل قيمة المضاعف وبالتالي يكون مقدار التغير في الدخل قليل والعكس صحيح .
- بينما توجد علاقة طردية (موجبة) بين بين الميل الحدي للاستهلاك(***b***) وحجم المضاعف $\frac{1}{1-b}$ فكلما زاد الميل الحدي للاستهلاك زادت قيمة المضاعف وبالتالي يكون مقدار التغير في الدخل كبيرا والعكس صحيح

٣. **إذا زاد الانفاق الاستثماري المستقل بـ ٦٠ فان قيمة الدخل التوازني الجديدة يمكن احتسابها بالاستعانة بالمعادلة التالية:**

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta I_a)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-0.8}(60) = 5 \times 60 = 300$$

$$\Delta Y = 300$$

أي أن الدخل التوازني ارتفع بـ ٣٠٠ و عليه فإن القيمة الجديدة للدخل التوازني هي:

$$Y_1^* = 1250 + 300 = 1550$$

المحاضره العاشرة
السياسة النقدية

مقدمة

من أهم الأهداف الاقتصاد الكلي التي تسعى كل دولة الى تحقيقيها هي:

- تحقيق النمو الاقتصادي
- تخفيض معدلات البطالة
- السيطرة على معدلات التضخم
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

وعليه، فإنه لابد على كل دولة وجوب إقرار و تحديد السياسات الاقتصادية الملائمة، أي اتخاذ مجموعة من الإجراءات و الترتيبات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع.

و من أهم هذه السياسات الاقتصادية الكلية، نذكر:

السياسة النقدية Monetary Policy.

السياسة المالية Fiscal Policy.

سياسة التجارة الخارجية Foreign Trade Policy.

- **أنواع السياسات الاقتصادية الكلية**

الاسم	الجهة المسئولة	المجال	الأدوات
السياسة النقدية Monetary Policy	البنك المركزي	إدارة حركة النقود في الاقتصاد	- سعر الفائدة - نسبة الاحتياطي القانوني - عمليات السوق المفتوحة
السياسة المالية Fiscal Policy	وزارة المالية	إدارة الموازنة العامة للدولة	- الانفاق الحكومي - الضرائب
سياسة التجارة الخارجية Foreign Trade Policy	وزارة التجارة الخارجية	إدارة حركة تدفق الصادرات والواردات	- التعريفة الجمركية - سعر الصرف - الحصص الكمية

وسنخصص في هذه المحاضرة لشرح واستعراض دور السياسة النقدية فقط في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

١. نشأة البنوك المركزية

بدأ ظهور البنوك المركزية في العالم خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، حيث أنشئ بنك السويد عام ١٦٦٨، وبنك إنكلترا عام ١٦٩٤، كما أنشئ بنك فرنسا عام ١٨٠٠.

واقتصرت وظائف هذه البنوك في بادئ الأمر على القيام بالأعمال المصرفية الحكومية، بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الاعتيادية التي تقوم بها البنوك التجارية. تم منح هذه البنوك صلاحية إصدار العملة فقط خلال القرن التاسع عشر، وكان ذلك في عام ١٨٣٣ بالنسبة لبنك إنكلترا، وعام ١٨٩٧ بالنسبة لبنك السويد.

ويقوم البنك المركزي بممارسة الرقابة النقدية على البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، كما يتولى إصدار وإدارة كمية النقود بما يحقق الأهداف الاقتصادية الكلية، وأهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض معدل البطالة وضمان النمو الاقتصادي.

١,١. وظائف البنك المركزي

- تنفيذ ومتابعة العمليات والالتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات).
- إصدار العملة الوطنية، حيث يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية.
- قبول ودائع البنوك التجارية (احتياطات البنوك التجارية) وإقراض هذه البنوك عند الحاجة، بالإضافة إلى القيام بعمليات المقاصة بين هذه البنوك.

التحكم في كمية النقود المعروضة (السيولة النقدية) في الاقتصاد الوطني

١,٢. عرض النقود

ويقصد بعرض النقود كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع ويمكن تقسيمه على النحو التالي:

(أ) عرض النقود بالمفهوم الضيق M_1:

ويشمل العملات المعدنية والورقية لدي الجمهور والمتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع الجارية.

(ب) عرض النقود بالمفهوم الواسع M_2:

ويشمل ذلك M_1 مضافا إليها ودائع ادخارية قصيرة الأجل.

(ج) عرض النقود بالمفهوم الاوسع M_3:

ويشمل ذلك M_2 مضافا إليها ودائع ادخارية طويلة الأجل.

٢. مفهوم السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الاجراءات والتدابير التي يتمكن من خلالها البنك المركزي من إدارة عرض النقود، وبالتالي التأثير على الأداء الاقتصادي ككل من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

١,٢.أهداف السياسة النقدية:

كم ذكرنا سابقا فإن من أهم أهداف السياسة النقدية تتمثل في **الأهداف الأربعة التالية:**

١. **استقرار مستوى الأسعار أي خفض معدل التضخم.**
٢. الاستخدام الكامل أي خفض معدل البطالة.
٣. **تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق معدل نمو السكان.**
٤. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات و ذلك من أجل الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية

٢,٢. أدوات السياسة النقدية:

هي الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في عرض النقود. ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلي مجموعتين:

أ- **الأدوات الكمية:** يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للائتمان، والتي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في **حجم أو كمية** احتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها. **ومن أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان هي :**

- **تغيير نسبة الاحتياطي القانوني**
- **تغيير معدل الخصم**
- **عمليات السوق المفتوحة**

ب- **الأدوات الغير الكمية :** تتوفر للبنك المركزي وسائل أخرى للسياسة النقدية تتمثل في الأدوات الغير الكمية أو الإنتقائية للإئتمان يستطيع بواسطتها التحكم في عرض النقود من خلال التأثير مباشرة على النشاط الإئتماني للبنوك التجارية، بما يخدم تحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة. فمثلا تشجيع الإستثمار في قطاعات معينة دون أخرى من خلال تحديد سقوف الإئتمان في مجالات معينة أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الإستثمار في فعاليات إقتصادية دون أخرى مثل الصناعات الصغيرة.

٣,٢. أنواع السياسة النقدية:

❖ **السياسة النقدية الانكماشية:** يلجأ البنك المركزي إلي اتباع **سياسة نقدية انكماشية** أي **التقليص في العرض النقدي** في حالة **وجود تضخم في الاقتصاد** ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية).

حيث يعمل البنك المركزي على كبح الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية:

- سحب أو امتصاص السيولة الفائضة من الأفراد ومن البنوك أي **التقليص من العرض النقدي** و ذلك عن طريق الحد من نشاط البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية. و يمكن تحقيق ذلك **بالترفيع من نسبة الاحتياطي القانوني أو الترفيع في معدل الخصم أو ببيع السندات الحكومية.**
- ينتج عن ذلك انخفاض في الطلب الكلي نتيجة انخفاض الانفاق الاستهلاكي الخاص و الانفاق الاستثماري الخاص ومن ثم اقترابه أوتعادله مع العرض الكلي.

المحصلة النهائية: انخفاض في المستوي العام للأسعار (مكافحة التضخم).

❖ **السياسة النقدية التوسعية:** يلجأ البنك المركزي إلي اتباع **سياسة نقدية توسعية** أي **زيادة في العرض النقدي** في حالة **وجود ركود في الاقتصاد** ناتج عن انخفاض في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي (فجوة انكماشية)، الأمر الذي يؤدي إلي انتشار ظاهرة البطالة بمختلف القطاعات الاقتصادية.

حيث يعمل البنك المركزي على تنشيط الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية:

- ضخ سيولة اضافية تتاح للأفراد والبنوك أي الزيادة من العرض النقدي و ذلك عن طريق من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية . و يمكن تحقيق ذلك **بالتخفيض من نسبة الاحتياطي القانوني أو التخفيض في معدل الخصم أو بشراء السندات الحكومية.**
- ينتج عن ذلك ارتفاع في الطلب الكلي نتيجة زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص و الانفاق الاستثماري الخاص ومن ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي.
- **المحصلة النهائية : ارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يحفز المنتجين على زيادة الانتاج**، الأمر الذي يترتب عليه اتاحة المزيد من فرص العمل والتوظيف (مكافحة البطالة).